

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

بئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة
لمحاميد، محمد عثمان ، غازي عازر، حسن حبوب

فوزي الخريسات

المحامي سليمان الحباشنة

ق العام

٢٠٠٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
٢/٧٥٧ ل ٢٠٠٢/١٠/١٧ والقاضي بإدانة المتهم عمر
بجناية حيازة سلاح ناري بدون ترخيص والحكم بحبسه مدة ثلاثة
شهور المسدس المضبوط وتجريمه بجناية القتل العمد طبقاً لنص المادة

المحكمة إعدام المجرم عمر فوزي حماد
موت وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي إعدامه
بأداة المسدس المضبوط.

ز بما يلي :

وزن البيئات وفي الحثيات والاستخلاصات التي ذهبت إليها حيث لم
قدمتها النيابة ما يؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها.

٢. أخطأت المحكمة عندما أسست قناعتها أن نية المميز قد اتجهت إلى قتل المجني عليه والتفتت عن باقي الظروف الأخرى.
٣. أخطأت المحكمة عندما لم تذكر في قرارها ولم تقل ما حصل مع المميز من ظروف وما تعرض له من محاولات اعتداء على عرضه قبل موضوع الفعل بساعة فقط.
٤. بنت المحكمة قناعتها بان نية القتل متوفرة لدى المميز على اقوال نسبت له أثناء التحقيقات الأولية والتي قدمت البيئة على تناقضها وثبوت بطلان أخذها
٥. لم تبين المحكمة في قرارها الأسباب بعدم الأخذ بأقوال شهود النيابة والتي يثبت منها أن المميز كان قد اعتدى عليه وكان مستفز قبل وقوع الجرم بساعة وضعفه وتفوق المجني عليه بدنياً.
٦. افترضت المحكمة هدوء أعصاب المميز وهذا خطأ ومناقض للبيئة.
٧. لم تراع المحكمة صغر عمر المتهم وأنه قد تجاوز الثامنة عشر بأيام عند وقوع الفعل أي أنه بحكم الحدث.
٨. هناك مساع للمصالحة العشائرية.

الطلب :

يلتمس وكيل المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار

المميز.

بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز.

المرار

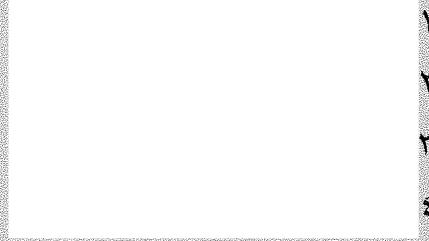
بالتدقيق والمدولة قانوناً نجد ان النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت :

المتهم: لمحكمة الجنايات الكبرى من أجل محاكمته عن :

١. جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات.

٢. جنحة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمادتين ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر.

وكذلك أحوالت الأظناء كل من :



١
٢
٣
٤

لمحاكمتهم أمام نفس المحكمة تبعاً وتوحيداً على الجرائم التالية :

١. جنحة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المادتين ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للظنين

٢. جنحة الاتجار بالاسلحة خلافاً للمادة ١٧ من نظام الاتجار بالأسلحة رقم ٥٨ لسنة ٧٥ والمادة ١١/ج من قانون الأسلحة النارية بالنسبة للظنين الثاني

٣. جنحة بيع ذخيرة حية بدون ترخيص بالنسبة للظنين

٤. جنحة إخفاء أشياء حصل عليها بارتكاب جنائية خلافاً للمادة ٨٣ عقوبات بالنسبة للظنين الرابع

لدى المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية رقم ٢٠٠٢/٧٥٧ وبعد استكمال إجراءات التقاضي وبتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٧ وجدت أن الوقائع الثابتة بهذه القضية والمستخلصة من البيانات المقدمة والتي قنعت بها تتلخص : تعرّف المتهم على المغدور من خلال ترده على صالة البلياردو التي يديرها المغدور في مدينة الطفيلة لممارسة هوايته للعب البلياردو والتتس ونتيجة ذلك حصلت بينهما صداقة متينة استمرت بينهما حتى بداية شهر كانون أول (١٢) من عام ٢٠٠١ وبعد ذلك أخذ المغدور

يتحرش بالمتهم ويطلب اللواط به فاعتقد المتهم في بداية الأمر أن ذلك كان على سبيل المزاح وعندما اخذ المغدور يكرر هذا الطلب انقطع المتهم عن التردد على الصالة التي يعمل بها المغدور وبعد حوالي أسبوع عاد المتهم للصالة لممارسة لعبة التنس في حين عاد المغدور إلى التحرش به عندها قرر المتهم الانتقام منه وأخذ يفكر في طريقة الانتقام بقتله بواسطة بندقيّة نوع (سيمنوف) تعود لخاله [REDACTED] إلا أنه عدل عن هذه الطريقة كون البندقية كبيرة ولا يستطيع إخفائها عن أعين المارة وتمكن من استبدال البندقية المشار إليها بمسدس نمرة (٧) من الظنين [REDACTED] الذي أخذ البندقية مقابل المسدس نمرة (٧) ومبلغ خمسين ديناراً وجهاز خلوي سيمنز مع خط كفرق سعر للبندقية واشترى المتهم ثلاث طلقات حية للمسدس من الظنين [REDACTED] وذهب إلى صالة البلياردو ونتيجة لعبه ترتب بذمته مبلغ دينار و ٣٥٠ فلساً للمغدور وعند محاولته دفع الحساب للمغدور طلب منه أن يحضر إليه ليلاً ليتعلل معه في الصالة وأنه يريد في موضوع خاص وكان بالصالة عدد من الزبائن وبحدود الساعة السابعة والنصف مساءً أغلق المغدور الصالة وغادروها جميعاً وأثناء مسيرهم في الشارع انفراد المتهم بالمغدور قائلاً له أريدك بموضوع مهم، وأوهمه بموافقته على السماح له بممارسة فعل اللواط معه، وبعد ذلك ذهب المتهم لمنزله بينما ذهب المغدور لإبصال شقيقه وصديقه حيث استأجر لهما سيارة تكسي لإبصالهم وبقي المتهم يراقب عودة المغدور إلا أنه تأخر لمدة ساعة فقام بالاتصال معه على جهازه الخلوي من هاتف منزله ولم يرد عليه بالمرّة الأولى ولا بالمرّة الثانية وأجابه بالمرّة الثالثة وقال له بأنه على مقربة من المخبز، عندها خرج المتهم من منزله باتجاه المخبز بعد أن جهز المسدس بالطلقات الثلاث التي اشتراها والتقى بالمغدور على باب المخبز ومشياً إلى الصالة وبعد أن دخل إليها قام المغدور بإغلاق باب الصالة بالمفتاح وجلس خلف المكتب ووقف المتهم أمام المكتب على مقربة منه عندها قال المغدور للمتهم (بدنا نشغل على السريع قبل يجي ناس) عندها أخرج المتهم مسدسه من على جانبه وحرر لاقط الأمان وصوب المسدس باتجاه رأس المغدور حيث أطلق الطلقة الأولى التي أصابت المغدور في وجهه وأخذت الدماء تتزف من فمه وعند محاولته الوقوف أطلق عليه الرصاصة الثانية فأصابته في وجهة حيث ارتطم رأس المغدور بالطاولة وسقط على الأرض ونزل رأسه في سلة النفايات الموجودة تحت الطاولة فأطلق المتهم الرصاصة الثالثة على مؤخرة رأسه وعندما تأكد من وفاته أطفأ انوار الصالة وغادرها إلى منزله، وأخبر شقيقه سليمان بما فعل وطلب منه مرافقته إلى الصالة لإخفاء معالم الجريمة حيث قاما بأخذ قطعة موكيت وسلك كهرباء وظرف رسائل فارغ لكتابة رسالة للتمويه في حال عدم استطاعتهما نقل الجثة، ولدى وصولهما الصالة قاما بلف جثة المغدور بقطعة الموكيت

وربطاها بسلك الكهرباء ونظفا الدماء بالماء بواسطة بشكير وقطعة قماش وجيوب طاولة البلياردو ولم يستطيعا نقل الجثة، عندها قاما بأخذ الشرائط وسلّة النفايات ووضعوها داخل كيس بلاستيك وكذلك حذاء المغدور بقصد إخفاء جميع هذه الآثار وأخذاً كذلك هاتف المغدور الخلوي والأظرف الفارغة الثلاثة وكتب المتهم رسالة على لسان المغدور موجهة إلى شقيقه [REDACTED] للتمويه. مفادها عدم الاقتراب من الموقع وفيها (أنا قتلت أحد الأشخاص وأريد منك يا شقيق [REDACTED] ألا تخبر أحد عن مكاني وإني موجود في العقبة وأن تقوم بمسح الآثار وإعادتها عن الصالة) وترك الكيس بجانب الجثة واخذ الأظرف الفارغة وجهاز الخلوي وأشرطة الكاسيت والمسدس وغادرا الصالة بحدود الساعة الرابعة صباحاً بعد أن ترك الرسالة على الطاولة وكتب رسالة أخرى وضعها في بنية باب الصالة لكي يبعد أي شخص من الاقتراب من الصالة حتى يتسنى له العودة لنقل الجثة حيث كتب فيها على لسان المغدور (يا [REDACTED] أنا موجود بالداخل لا تفتح الباب). وباليوم التالي وبحود الساعة الحادية عشر أخبر والدته بما حصل معه وسلمها المسدس طالباً منها إخفائه في حين أخفى شقيقه [REDACTED] الأظرف الثلاث وأشرطة الكاسيت وجهاز الخلوي وبعد ذلك ذهبوا ثلاثتهم إلى عمه [REDACTED] الذي قام بإخبار والد المتهم الذي حضر وسلم ابنه للشرطة حيث اعترف لديهم بكافة هذه الوقائع وعلل الأطباء الشرعيين أن سبب الوفاة لتتهتك مادة الدماغ والنزف الدموي به نتيجة الإصابة بثلاث مقذوفات نارية مستقرة وقد وجدت محكمة الجنايات أن فعل المتهم هذا يشكل جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات، لذلك أصدرت قرارها القاضي:

١. إدانة الظنين [REDACTED] بجنحة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط.

٢. إدانة الظنين [REDACTED] بجنحة الإتجار بالأسلحة والحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم.

٣. إدانة الظنين [REDACTED] بجنحة بيع ذخيرة حية والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم.

٤. إدانة الظنين [] بجنحة إخفاء أشياء حصل عليها بارتكاب جنائية وحيث أنه حدث فقد قررت تقديمه مبلغ عشرة دنانير منزله من وضعه بدار تربية الأحداث مدة أسبوع والغرامة عشرة دنانير بعد أخذه بالأسباب المخففة التقديرية.

٥. إدانة المتهم [] بجنحة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر ومصادرة المسدس .

٦. تجريم المتهم [] بجنائية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات والحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد وهي الإعدام شنقاً حتى الموت ومصادرة المسدس المضبوط.

لم يرتض المحكوم عليه المتهم [] بهذا الحكم وتقدم وكيله بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٢ بهذا التمييز للطعن بقرار محكمة الجنايات الكبرى للأسباب الواردة بلائحة تمييزه.

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق هذه القضية لمحكمة التمييز لأن الحكم الصادر مميز بحكم القانوني عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية طلب بنهايتها قبول التمييز المقدم من المتهم شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

وعن السببين السابع والثامن من أسباب التمييز فإنها لا تصلح كأسباب للطعن بالقرار المميز مما يتعين الالتفات عنهما.

وعن باقي أسباب التمييز والتي تخطئ محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينة والتي لا تؤدي للنتيجة التي توصلت إليها والنقائص عن باقي الظروف التي أحاطت بالميز وما تعرض له من محاولات اعتداء على عرضه.

وفي ذلك نجد أن عنصر سبق الإصرار يتطلب أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب ثم أقدم على فعله وهو هادي البال.

وحيث أن القصد الجرمي من الأمور الباطنية التي تستظهرها المحكمة من وقائع القضية وما يقدم فيها من بينات ومن بينها الأداة المستعملة ومكان الإصابة.

وحيث نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت إلى أن المتهم المميز قد ارتكب جرم القتل المسند إليه بعد تفكير هادئ مطمئن وأوردت على إثبات ذلك من البينات والقرائن ما يكفي لتأكيد ما توصلت إليه.

وبما أن محكمة التمييز وبما لها من صلاحية كمحكمة موضوع عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى قد وجدت أن المتهم أقدم على فعلته بعد تصميم وتفكير هادئ وروية وتخطيط استغرق فترة كافية من الزمن لتنفيذ ما عزم عليه من حيث إحضاره المسدس أداة القتل وشراء العتاد وذهابه إلى المغدور بالصالة ومسيره معه وإيهامه للمغدور بأنه قد وافق على السماح له بأن يلوط به وتحديده موعداً للقاء به واتصاله المتكرر مع المغدور لتأكيد الموعد وتجهيزه المسدس وإخفائه تحت ملبسه وذهابه مع المغدور إلى الصالة لتنفيذ ما خطط له بقتل المغدور بأعصاب هادئة ما يبعث أن فعل المميز هذا يشكل كافة عناصر العمد وبالتالي فإن ما قام به المميز يشكل كافة أركان وعناصر جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات.

وحيث خلصت محكمة الجنايات الكبرى لهذه النتيجة فإننا نقرها على صحة ما توصلت إليه وتكون جميع أسباب التمييز غير واردة ويتعين ردها.

أما عن كون القرار مميزاً بحكم القانون فإننا نجد أن الحكم قد بين واقعة الدعوى ودليل على توافر أركان الجريمة التي أدين بها المحكوم عليه وأوردت على ثبوتها في حقه أدلة سائغة ومقنعة تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها وأن البينات التي استندت إليها المحكمة تكفي للاقتناع بأن المحكوم عليه قد ارتكب الجرم المسند إليه وقد استظهرت المحكمة أركان الجريمة

استظهارا سائغا ومقبولا كما أن إجراءات المحاكمة تمت وفقا للقانون من جميع جوانبه وأن الحكم لا يشوبه عيب قانوني يستدعي نقضه.

وعليه وتأسيسا على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعا وتصديق القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها.

قرار صادر بتاريخ ١ ذو الحجة سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٠٠٣/٢/٣ م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف.ع